

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/١١٢٠

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، ياسر الشبلي

المميز:

المميز ضده: الحقيق العموم.

جهة التمييز: القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٣/٣٨٦ فصل

٢٠١٣/٥/٢٦ القاضي بوضع المميز بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له

لمدة التوقيف.

ويتلخص سبب التمييز بما يلي:

١- أخطأت المحكمة بعدم معالجة أركان جرم واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من

عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٤ من قانون العقوبات. وذلك

بعدم الأخذ بما ورد بتقرير الطبيب الشرعي وما جاء بشهادته.

٢- أخطأت المحكمة بتجريم المميز بجناية واقعة أنثى على الرغم مما ورد بتقرير الطبيب

الشرعي وشهادته.

الطلب: قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع فسخ القرار المميز وإعلان براءة المميز مما

أسند إليه.

بتاريخ ٢٠١٣/٦/٤ رفع نائب عام الجنايات الكبرى إلى محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى كون القرار الصادر فيها مميزاً بحكم القانون. طالباً تأييد القرار المطعون فيه لعدم ورود أسباب تستوجب نقضه.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أسندت للمتهم "سوري الجنسية" التهمتين التاليتين:

١- جنائية واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٤ عقوبات مكررة خمس مرات.

٢- جنائية هنك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات.

وإحالاته إلى المحكمة ذاتها لمحاكمته عن هاتين التهمتين.

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وتوصلت من خلال البيانات المقدمة والمستمعة فيها إلى أن واقعتها تتحصل في أن المتهم كان ومنذ عامين يسبقان الشكوى قد تعرف على المجني عليها المولودة بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٣ وأصبحت تربطه بها علاقة غرامية وتقدم لخطبتها من ذويها إلا أن والدها رفض زواجه منها.

بتاريخ ٢٠١٢/١١/١١ بناء على اتصال هاتفى من المجني عليها بالمتهم حضر الأخير والتقى بها بالقرب من منزل ذويها وذهبت برفقته إلى شقة مفروشة استأجرها المتهم في منطقة الجبيهة وهناك شلحت المجني عليها كامل ملابسها وكذلك شلح المتهم جميع ملابسه وناما على السرير وقام المتهم بتقبيل المجني عليها على وجهها ورقبتها وصدرها والتحسيس على جسمها ثم قام بإدخال جزء من قضيبه في فرجها وأنزل سائله المنوي على ورقة فاين وبعد يومين من إقامتها بالشقة ذهباً إلى مدينة الرمثا حيث يقيم المتهم وبقيت المجني عليها برفقة المتهم ستة أيام قام خلالها بممارسة الجنس معها ثلاث مرات وعلى

أوقات مختلفة وذلك بإدخال جزء من قضيبه في فرجها وكان يستمني خارج فرجها ثم أعادها إلى منزل عمها الشاهد وقبل تقديم الشكوى المؤرخة في ٢٠١٣/١/١٦ بأسبوع هربت المجني عليها من منزل ذويها وذهبت إلى المتهم في مدينة الرمثا وأقامت معه لمدة خمسة أيام قام خلالها بممارسة الجنس معها وذلك بإدخال جزء من قضيبه في فرجها ولمرة واحدة ثم أعادها إلى منزل عمها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

طبقت المحكمة القانون على وقائع الدعوى ووجدت ما يلي:

١- بالنسبة لجناية واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة خلافاً للمادة ١/٢٩٤ من قانون العقوبات مكررة خمس مرات المسندة للمتهم أن ما قام به المتهم من أفعال تجاه المجني عليها البالغة من العمر خمسة عشرة سنة المتمثلة بإقدامه على ممارسة الجنس معها ومواقعتها واقعة الأزواج برضاها خمس مرات وذلك بإدخال جزء من قضيبه في فرجها حتى يستمني وعلى فترات يشكل بالتطبيق القانوني واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة تشكل بالتطبيق القانوني سائر عناصر وأركان جنائية الواقعة خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٤ من قانون العقوبات مكررة خمس مرات.

٢- بالنسبة لجناية هناك العرض المسندة للمتهم خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات.

فإن ما قام به المتهم من أفعال تجاه المجني عليها وذلك بتقبيلها على وجهها ورقبتها وصدرها وسائر أنحاء جسمها برضاها وحيث إن هذه الأفعال استطلت إلى موطن العفة والعورة لدى المجني عليها والتي يحرص سائر الناس على سترها والحفاظ عليها وعدم التفريط بها فإن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض بحدود المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات.

وسنداً لما توصلت إليه المحكمة من حيث الواقعة الجرمية والتطبيق القانوني عليها قررت ما يلي:

١- تجريم المتهم
بجناية واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٤ من قانون العقوبات مكررة خمس مرات.

٢- تجريمه بجناية هناك العرض بحدود المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات.

وعظفاً على ما جاء بقراري التجريم قررت المحكمة ما يلي:

- ١- الحكم على المجرم بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات والرسوم عن كل جناية من الجنایات الخمس محسوبة له مدة التوقيف.
- ٢- عملاً بالمادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات الحكم على المجرم بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف
- ٣- عملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

وعن سببي الطعن التمييزي:

وينصبان على تخطئة محكمة الجنایات الكبرى بتطبيق القانون على التهمة المسندة للطاعن بخصوص تطبيق أحكام المادة ١/٢٩٤ من قانون العقوبات وذلك لمخالفة القرار لما جاء بالتقرير الطبي وشهادة الطبيب الشرعي حول الواقعة...

ورداً على هذين السببين نجد إنه في واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها لا بد من أن تتجه نية الطرفين إلى الواقعة الجنسية ومؤداها إيلاج قضيب الذكر في المكان المخصص له من جسد الأنثى وهو الفرج. وإن الحد المتيقن للإيلاج هو إدخال الحشفة في فرج الأنثى وعليه إذا تم إيلاج قضيب الذكر في فرج الأنثى بالتراضي نكون أمام جنایة واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة. وإنه في حال عدم اكتمال الواقعة وبقائها في مرحلة البدء لأي سبب فإن فعل المتهم يشكل جنایة الشروع في واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها طبقاً للمادتين ٢٩٤ و ٧٠ من قانون العقوبات.

ومن الرجوع إلى التقرير الصادر عن الطبيب الشرعي وشهادة الدكتورة نجد إنها توصلت ومن خلال الفحص الطبي للأعضاء التناسلية للمجني عليها والمنطقة الشرجية وجدت خالية من أية إصابات وكان غشاء البكارة سليماً وقطر فتحته نصف سنتيمتر وخالٍ من أي إصابات أو تمزقات وأن مواصفات غشاء البكارة لا يسمح بإيلاج قضيب ذكري منتصب إلا بعد إحداث تمزق.

وحيث إن الخبرة الفنية أثبتت أنه لم يتم إيلاج قضيب ذكري في فرج المجني عليها وأن غشاء البكارة سليم وأنه لا يسمح بإيلاج القضيب الذكري إلا بعد تمزقه. فكان على محكمة الجنايات الكبرى أن تأخذ بما ورد بتقرير الطبيب الشرعي وشهادته.

وإن ما توصلت إليه من أن المتهم أدخل جزءاً من قضيبه الذكري في فرج المجني عليها مخالف تماماً للواقع والخبرة الفنية، وبالتالي فإن الأفعال التي قارفها المتهم تجاه المجني عليها بخصوص جناية المواقعة لا يعدو كونه شروعاً تاماً في مواقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة وفقاً لأحكام المادتين ٢٩٤ و ٧٠ من قانون العقوبات، وبالتالي فإن سببي الطعن يردان على القرار المطعون فيه من هذه الناحية ويستوجب نقضه.

(تميز جزاء رقم ٢٠٠٥/٩٦ وغيره من القرارات الصادرة عن محكمة التمييز).

لهذا نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ٤ ذي القعدة سنة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٠١٣/٩/١٠ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ع م